



محكمة إينوي العليا
سياسة إتاحة الخدمات اللغوية

ساري المفعول اعتبارًا من الأول من أكتوبر 2014
Arabic

سياسة إتاحة الخدمات اللغوية في محكمة إلينوي العليا

I. مقدمة

تدرك محكمة إلينوي العليا بأن إمكانية الاستخدام المتكافئ للمحاكم أمر ضروري لضمان قوة ونزاهة القضاء والحفاظ على الثقة في النظام القانوني. إن إمكانية الاستخدام المتكافئ للمحاكم، بصرف النظر عن القيود اللغوية أو الإعاقات، أمر مهم في إلينوي حيث يقيم عدد كبير ومتزايد من الأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء الولاية. ومن هذا المنطلق، تتطلب الإدارة المنصفة لإجراءات العدالة أن تكون محاكم الولاية متاحة للجميع من الناحية اللغوية، بمن فيهم الأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية أو الصم أو الذين يعانون من صعوبة في السمع.

تقدم هذه السياسة مخططاً تفصيلياً لمحاكم ولاية إلينوي لوضع نهج موحد لتوفير الخدمات اللغوية على مستوى الولاية. وتمت صياغة هذه السياسة بهدف توجيه محاكم إلينوي في تنفيذ برنامج شامل لإتاحة الخدمات اللغوية وتحديد المعايير لدعم التطوير المستمر للخطة الخاصة بكل دائرة والمتعلقة بإتاحة الخدمات اللغوية.

تتمثل رؤية المحكمة العليا في إتاحة مترجمين فوريين مؤهلين ومدربين ولافتات واضحة ومتعددة اللغات في كافة الإجراءات القانونية المدنية والجنائية التي تجرى في المحاكم والإجراءات الملحقة بالمحاكم.

ودعمًا لهذه الرؤية، تلتزم المحكمة العليا بتنفيذ ووضع المعايير التي تساعد على تطوير مجموعة مؤهلة ومدربة من المترجمين الفوريين للغات الأجنبية. على خلاف مجال الترجمة الفورية للغات الأجنبية، فإن مجال الترجمة للغة الإشارة يحتوي على معايير مطورة على الصعيدين الوطني والمحلي تلتزم بها ولاية إلينوي لتقييم واعتماد مترجمين للغة الإشارة في إطار قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات لسنة 1990 وقانون ترخيص المترجمين الفوريين للصم بولاية إلينوي لسنة 2007.

ومن أجل تطوير مترجمين فوريين مدربين للغات الأجنبية، تم إعداد برنامج على ثلاثة مستويات لاعتماد المترجمين الفوريين للغات الأجنبية في المحاكم على مستوى الولاية. عندما تقرر إحدى المحاكم حاجتها لمترجم فوري لإحدى اللغات الأجنبية، ينبغي على تلك المحكمة أن تعين مترجمًا فوريًا معتمدًا أو مرخصًا عندما يكون ذلك عمليًا.

سوف تتعاون المحكمة العليا مع جميع أصحاب المصلحة للبحث عن تمويل كافٍ لبرامج إتاحة الخدمات اللغوية، وقد يشمل ذلك مطالب لزيادة تمويل الميزانيات القضائية أو المنح الحكومية أو مصادر تمويل أخرى. وإقرارًا بالمصادر المحدودة لإتاحة الخدمات اللغوية، ينبغي أن تُعطي الأولوية في التمويل لتزويد خدمات الترجمة الفورية للأشخاص ذوي الدخل المتدني والمتوسط.

ترتكز هذه السياسة على المبادئ الأساسية للإنصاف والوصول إلى العدالة ونزاهة النظام القضائي، ومراعاة الأصول القانونية والمساواة في الحماية والاستقلال القضائي المكرسة في دستور إلينوي، والمتطلبات القانونية لتشريعات الولاية والقانون الفدرالي، بما في ذلك المادة (VI) من قانون الحقوق المدنية لسنة 1964. ومن المرجو، مع وجود الإرشادات المتضمنة في هذه السياسة، أن يكون النظام القضائي مجهزًا على نحو أفضل لتخفيف المعوقات التي تواجه الأفراد ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية أو الصم أو الذين يعانون من صعوبة في السمع عندما يحاولون استخدام محاكم إلينوي.

II. التعريفات

1. "الإجراءات الملحقة بالمحاكم": تعني إجراءات المحاكم التي تُدار بواسطة المسؤولين القضائيين في المحكمة أو من ينوب عنهم (مثل التحكيم أو الوساطة الإلزامية والعقود المؤقتة والتقييمات الصادرة بأمر من المحكمة).

2. "مترجم فوري للغة أجنبية": الشخص الذي يتقن كلا من الإنجليزية ولغة أخرى ويستمتع لمحادثة بإحدى اللغات ويحولها شفويًا إلى لغة أخرى مع الحفاظ على نفس المعنى. وليس بالضرورة أن يكون المترجم الفوري حاضرًا فعليًا لكي يقدم خدمات الترجمة الفورية. يختلف "المترجم الفوري" عن "المترجم" الذي يحول النص المكتوب من لغة مكتوبة إلى لغة مكتوبة أخرى. تتضمن هذه السياسة قواعد تحكم الترجمة الفورية، وليس الترجمة التحريرية، في سياق الإجراءات القانونية في المحاكم.
- a. "مترجم فوري معتمد": مترجم فوري معتمد للغة أجنبية طبقًا للبرنامج الموضوع من قبل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي والمدرج في السجل على مستوى الولاية الذي يحتفظ به المكتب الإداري لمحاكم إلينوي، مع عدم وجود أي تعارض في المصالح كما هو محدد في الفقرة (V) من هذه السياسة.
- b. "مترجم فوري مسجل": مترجم فوري للغة أجنبية مسجل طبقًا للبرنامج الموضوع من قبل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي والمدرج في السجل على مستوى الولاية الذي يحتفظ به المكتب الإداري لمحاكم إلينوي، مع عدم وجود أي تعارض في المصالح كما هو محدد في الفقرة (V) من هذه السياسة.
- c. "مترجم فوري غير مسجل": مترجم فوري للغة أجنبية غير معتمد أو مسجل طبقًا للبرنامج الموضوع من قبل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي، ولكنه يثبت للمحكمة كفاءته في اللغة الإنجليزية واللغة الأجنبية الأخرى مع عدم وجود أي تعارض في المصالح كما هو محدد في الفقرة (V) من هذه السياسة.
3. "إتاحة الخدمات اللغوية": تعني مجموعة كاملة من الخدمات اللغوية المتاحة لتزويد الأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بإمكانية الاستخدام المجدي للبرامج والخدمات، منها على سبيل المثال لا الحصر، خدمات المترجم الفوري الحاضر شخصيًا وخدمات الترجمة الفورية عن بعد من خلال الهاتف والفيديو وترجمة المواد المكتوبة وخدمات الموظفين ثنائيي اللغة.
4. "الإجراءات القانونية": وتعني (أ) أي إجراء قضائي-مدني أو جنائي - أمام أي محكمة في هذه الولاية؛ (ب) وأي إجراء قانوني ملحق بالمحكمة، مثل الوساطة أو التحكيم الإلزامي الملحق بالمحكمة بموجب قواعد محكمة إلينوي العليا.
5. "الشخص ذو الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية": هو الشخص الذي يتحدث لغة غير اللغة الإنجليزية كلغة أساسية مع قدرة محدودة على القراءة أو الكتابة أو التحدث أو الفهم باللغة الإنجليزية ويحتاج لمساعدة مترجم فوري للغة أجنبية أو مترجم فوري للغة الإشارة للتواصل بشكل فعال أثناء الإجراءات القانونية.
6. "الطرف": ويعني، في أي إجراء قانوني، المدعي أو المدعى عليه، ويشمل ذلك الشخص الذي يقدم دعوى أو يدافع عنها نيابة عن شخص قاصر أو غير مؤهل، أو أحد الوالدين أو الوصي القانوني على طرف قاصر، والوصي القانوني للمدعي أو المدعى عليه. وفي الإجراءات القانونية الجنائية والخاصة بالأحداث، يشمل مصطلح "الطرف" أيضًا الضحية وأحد الوالدين أو الوصي على الضحية القاصر أو الحدث.
7. "مترجم فوري للغة الإشارة": الشخص الذي يقوم، كجزء من أي قضية أو نشاط في المحكمة، بتيسير التواصل بين المهنيين القانونيين وشخص أصم أو يعاني من صعوبة في السمع أو أعمى وأصم بصفته طرف أو شاهد أو مُحلّف أو مشاهد، من خلال استخدام لغة الإشارة أو أي تمثيل يدي أو شفوي للغة منطوقة.
- a. "مترجم فوري للغة الإشارة مقيد في سجل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي": مترجم فوري للغة الإشارة حاصل على ترخيص بمستوى "خبير" أو "متقدم" من لجنة إلينوي للصمّ والمعاقين سمعيًا، والذي يلبي أي متطلبات إضافية للتدريب والتسجيل طبقًا للبرنامج الموضوع من قبل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي.
- b. "مترجم فوري مؤهل للغة الإشارة": بحسب ما هو محدد في قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات لسنة 1990، يعني هذا المصطلح الشخص القادر على الترجمة الفورية بفعالية ودقة وبدون تحيُّز - بشكل مصغي ومعبر - باستخدام المفردات اللغوية المتخصصة اللازمة.

III. الأفراد المؤهلون للحصول على خدمات الترجمة الفورية

ينبغي على المحكمة أن توفر مترجمًا فوريًا لأي شخص ذي كفاءة محدودة في اللغة الإنجليزية يكون مشاركًا في إجراء قضائي كأحد الأطراف أو الشهود. والتزامًا بقانون الأمريكيين ذوي الإعاقات وقانون ولاية إلينوي (735 ILCS 5/8-1402)، ينبغي على المحكمة أن توفر مترجمًا فوريًا مؤهلاً للغة الإشارة للأشخاص الذين يعانون من الصمم أو صعوبة في السمع والذين يشاركون في أي إجراء قضائي بصفتهم أحد الأطراف في دعوى أو أحد الشهود أو الضحايا أو المحلفين أو المشاهدين. والتزامًا بالقانون الخاص بالمترجمين الفوريين في الإجراءات الجنائية بولاية إلينوي، ينبغي على المحكمة أن توفر مترجمًا فوريًا للمدعى عليه من ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في الإجراءات الجنائية عن طريق أمر مكتوب (725 ILCS 140/2).

IV. تحديد الحاجة لخدمات الترجمة الفورية

فيما يتعلق بالإجراءات القانونية، يجوز للمحكمة أن تقرر وجود حاجة لمترجم فوري بناءً على طلب من شخص ذي كفاءة محدودة باللغة الإنجليزية أو محاميه أو المدافع عنه. إذا لم يتم تقديم مثل هذا الطلب وإذا اعتقدت المحكمة أن الشخص المعني هو شخص ذو كفاءة محدودة في اللغة الإنجليزية، ينبغي على المحكمة أن تختبر هذا الشخص في جلسة علنية. ويجب أن يتألف الاختبار من أسئلة مفتوحة ليس لها إجابات محددة لتوفر للمحكمة ما يلزم من معلومات لكي تحدد إذا كان هذا الشخص ذي قدرة محدودة في التحدث أو فهم اللغة الإنجليزية. وينبغي على المحكمة أن تعين مترجمًا فوريًا إذا قررت بأن الشخص من ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وبعد الاختبار، سوف تصرح المحكمة بقرارها في جلسة علنية.

يقوم كل رئيس من رؤساء الدوائر القضائية بتحديد كيفية جمع وتتبع المعلومات بشأن تعيين مترجم فوري لطرف أو شاهد من ذوي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية (على سبيل المثال، عن طريق أمر مكتوب أو التأشير على ملف القضية أو إضافة تدوين لملف القضية أو جدول القضايا أو إضافة معلومات إلى إحدى خانات نظام إدارة القضايا أو استخدام نظام تتبع إلكتروني أو بعض الطرق الأخرى المناسبة). ويجب، بالحد الأدنى، أن تشير البيانات التي يتم جمعها إذا كان قد تم تعيين مترجم فوري أم لا واللغة المطلوبة. ويجب أن يتم تحديد طريقة جمع البيانات في خطة إتاحة الخدمات اللغوية الخاصة بكل دائرة قضائية (انظر الفقرة XI).

إن كون الفرد الذي تُعتبر اللغة الإنجليزية لغته الثانية يمتلك معرفة قليلة للإنجليزية ينبغي ألا يمنع من السماح له بالحصول على مترجم فوري.

في الوقت الحالي، لا يتم مطالبة محاكم إلينوي بتقديم تقارير بخصوص المتقاضين من ذوي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية واستخدام المترجمين الفوريين. إن عدم توفر هذه البيانات يحول دون اتخاذ قرارات بخصوص مدى الاحتياج في محاكم إلينوي ويعيق تطوير البرامج المصممة لتحسين الفاعلية والإنصاف في المحاكم. لبدء عملية جمع بيانات ذوي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية، سوف يُطلب من موظفي المحكمة جمع البيانات التالية على أساس ربع سنوي ومشاركتها مع المكتب الإداري لمحاكم إلينوي:

- عدد الإجراءات القانونية التي تضمنت أحد الأطراف من ذوي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية حسب نوع القضية واللغة المترجمة فوريًا.
- نوع المترجم الفوري المستخدم في الإجراءات القضائية وإذا كان معتمدًا أو مسجلًا كمترجم فوري للغة أجنبية ومدرجا في سجل المترجمين الفوريين بالمكتب الإداري لمحاكم إلينوي أو مترجم فوري للغة الإشارة مدرجا في سجل المترجمين الفوريين بالمكتب الإداري لمحاكم إلينوي أو مترجم فوري غير مسجل.

V. نوع المترجم الفوري المراد تعيينه

عندما يتم تعيين مترجم فوري للغة أجنبية من قبل المحكمة، يجب تعيين مترجم فوري معتمد إذا كان متاحًا. وبعد قيام المحكمة بجهود معقولة لتوفير مترجم فوري معتمد، وإن لم يتوفر ذلك، يجب توفير مترجم فوري مسجل إذا كان متاحًا.

يعتبر الشخص المعتمد من قبل المحاكم الفدرالية أو من قبل ولاية لديها برنامج اعتماد والذي يتمتع بسمعة جيدة مترجمًا فوريًا معتمدًا بموجب هذه السياسة، طالما قرر المكتب الإداري لمحاكم إلينوي أن متطلبات الاعتماد التي تحققت كافية.

ينبغي تعيين المترجم الفوري غير المسجل إذا بذلت المحكمة جهودًا معقولة للحصول على مترجم فوري معتمد أو مسجل ولم يكن هناك مترجم فوري معتمد أو مسجل متاح، أو إذا أبدت المحكمة سببًا وجيهًا آخر.

إذا تم تعيين مترجم فوري غير مسجل، ينبغي على المحكمة أن تختبر ذلك المترجم الفوري في جلسة علنية للتأكد من قدرته على الترجمة الفورية في الإجراءات القانونية، وكفاءته باللغة الإنجليزية واللغة الأجنبية، وعدم وجود تعارض في المصالح كما هو محدد في هذه الفقرة من السياسة.

عندما يتم تعيين مترجم فوري للغة الإشارة من قبل المحكمة، يجب توفير مترجم فوري للغة الإشارة من المدرجين في سجل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي إذا توفر ذلك. وبعد أن تبذل المحكمة جهودًا معقولة لتوفير مترجم فوري للغة الإشارة من المدرجين في السجل وإن لم يتوفر أحدهم، يتم توفير مترجم فوري مؤهل طبقًا لقانون الأمريكيين ذوي الإعاقات وقانون ولاية إلينوي (735 ILCS 5/8-1402).

ينبغي على المحكمة أن تبذل جهودًا معقولة لتجنب تعيين فرد كمترجم فوري لإجراء قانوني طبقًا للفقرة (III) من هذه السياسة إذا انطبقت عليه أي حالة من الحالات التالية:

1. إذا تلقى المترجم الفوري تعويض مالي من عمل تجاري يمتلكه أو يتحكم فيه أحد الأطراف أو الشهود.
2. إذا كان المترجم الفوري صديق أو فرد من أفراد عائلة أحد الأطراف أو الشهود.
3. إذا كان المترجم الفوري شاهدًا محتملاً.
4. إذا كان المترجم الفوري أحد موظفي المحكمة معين لأغراض لا تتعلق بالترجمة الفورية.
5. إذا كان المترجم الفوري مسؤولاً في سلطة إنفاذ القانون أو موظف في قسم المراقبة.
6. إذا كان للمترجم الفوري مصلحة مالية أو غيرها تتعلق بنتيجة القضية.
7. إذا كان للمترجم الفوري أو من المحتمل أن يكون له تعارض فعلي أو ظاهري في المصالح، أو إذا كان تعيين المترجم الفوري غير ملائم حسب الظاهر.
8. إذا اعتقدت المحكمة لأي سبب كان أن تعيين المترجم الفوري غير مناسب.

VI. متطلب حلف القسم للمترجمين الفوريين

قبل البدء بالترجمة الفورية في أي إجراء قانوني، أو قبل الترجمة الفورية في عدة إجراءات قانونية في يوم واحد، يجب على كل مترجم فوري غير مسجل أن يحلف القسم أو يؤكد في جلسة علنية بأنه سوف يقدم ترجمة صحيحة وغير متحيزة باستخدام أفضل ما لديه من مهارة واجتهاد وفقاً للمعايير المحددة في القانون وأخلاقيات مهنة المترجم الفوري، وأنه سوف يكرر عبارات ذلك الشخص باللغة الإنجليزية بشكل كامل ودقيق أمام المحكمة قبل البدء في الإجراء القانوني، وسوف يكرر جميع العبارات أثناء الإجراء القانوني من الإنجليزية إلى لغة الإشارة أو لغة الشخص ذي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية بشكل كامل ودقيق.

ملاحظة: يجب أن يوقع المترجمون الفوريون المدرجون في سجل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي على قسم مكتوب يمكن للمحكمة المحلية الاحتفاظ به في ملفاتها. ويجوز للمترجمين الفوريين غير المسجلين التوقيع على قسم مكتوب يُحفظ بالملفات

حسب تقدير المحكمة المحلية. ويبسط هذا الأمر استفسارات المحكمة في الجلسة العلنية خلال الجلسات الإجرائية. ومن المستحسن، مع ذلك، أن يتم قراءة وحلف القسم في جلسة علنية في جميع الإجراءات التي تتم أمام هيئة محلفين.

VII. الاتصالات السرية في وجود مترجم فوري

يجب ألا يكشف المترجم الفوري لأي شخص عن أي اتصالات سرية كما يصنفها قانون الولاية أو القانون الفدرالي.

VIII. استبعاد المترجم الفوري

قد تقرر المحكمة حسب تقديرها استبدال المترجم الفوري الذي كان قد تم تعيينه أصلاً للترجمة بأحد الإجراءات بمترجم فوري آخر. ويجوز للمحكمة إجراء أي تغيير في أي وقت ولأي سبب كان، على أن يتم أي تعديل في جلسة علنية ويجب أن يتبع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (V) من هذه السياسة.

إذا تبين للشخص ذي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية أو المحامي أو المفوض المشارك في الإجراء القضائي أن المترجم الفوري المعين لا يترجم المحادثات بشكل صحيح، يجوز للشخص ذي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية أو المحامي أو المفوض المشارك في الإجراء القضائي أن يطلب تعيين مترجم فوري آخر.

IX. أجور خدمات المترجم الفوري

لا يترتب على الشخص ذي الكفاءة المحدودة باللغة الإنجليزية دفع أي أجور مقابل تعيين مترجم فوري.

تقوم المقاطعة أو المحكمة ذات الاختصاص في الإجراء القضائي الذي تم تعيين مترجم فوري بشأنه بتحمل تكاليف خدمات الترجمة الفورية. وبالنسبة لتحديد الأجر الذي يتم دفعه للمترجم الفوري، ينبغي على المسؤول القضائي مراجعة جدول أجور المترجمين الفوريين الذي يضعه رئيس الدائرة القضائية.

ملاحظة: تضمن إتاحة الخدمات اللغوية الوصول المتكافئ لجميع الأشخاص إلى العدالة وإن تكون المعلومات اللازمة لفعالية ونزاهة الإجراءات القانونية مفهومة من قبل المتحدثين باللغة الإنجليزية والأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية على السواء. وينبغي على المحاكم أن تتجنب وضع عبء الأجر مقابل إتاحة الخدمات اللغوية على نحو غير متناسب على الأفراد ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية بشكل يحد من إمكانية استخدام المحاكم أو يحول دون طلب الخدمات اللغوية اللازمة للمشاركة التامة في الإجراءات. وسوف تتعاون محكمة إلينوي العليا مع أصحاب المصلحة للبحث عن تمويل كافٍ لبرنامج إتاحة الخدمات اللغوية التي قد تشمل مطالب بزيادة تمويل الميزانيات القضائية أو المنح الحكومية أو مصادر التمويل الأخرى.

X. برنامج الاعتماد والترخيص

يتم تكليف المكتب الإداري لمحاكم إلينوي بإعداد وإدارة برنامج شامل للاعتماد والتسجيل للمترجمين الفوريين للغات الأجنبية.

ويُكلف المكتب الإداري لمحاكم إلينوي أيضاً بإعداد واعتماد معايير الكفاءة الكتابية والشفوية باللغة الإنجليزية واللغة المستهدفة في الترجمة الفورية.

وعند موافقة المحكمة العليا، سوف يقوم المكتب الإداري لمحاكم إلينوي بصيانة قواعد أخلاقيات المهنة التي تحدد مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تحكم سلوك المترجم الفوري وتثقيف القاضي حول مستوى السلوك المتوقع. ويجب على جميع

المترجمين الفوريين للغات الأجنبية ولغة الإشارة في أي إجراء قضائي، سواء كانوا من المدرجين في السجل على مستوى الولاية أو غير ذلك، التقيد بقواعد أخلاقيات المهنة للمتترجمين الفوريين التي تتبناها محكمة إلينوي العليا.

يُكلف المكتب الإداري لمحاكم إلينوي بجمع وصيانة وتوزيع سجل حالي للمتترجمين الفوريين للغات الأجنبية المعتمدين والمسجلين في المكتب الإداري لمحاكم إلينوي.

يجوز للمكتب الإداري لمحاكم إلينوي أن يفرض رسومًا معقولة على المتترجمين الفوريين للغات الأجنبية بموافقة المحكمة العليا مقابل الاختبارات والتدريب والاعتماد والتسجيل. ويجب أن تودع هذه الرسوم في صندوق المتترجمين الفوريين للغات الأجنبية.

سوف يبحث المكتب الإداري لمحاكم إلينوي عن شركات مع كليات مجتمعية ومؤسسات تعليمية حكومية أو خاصة أخرى ومع منظمات من القطاعين العام والخاص لوضع منهج للإعداد للحصول على الاعتماد وبرامج تدريب مناسبة لضمان توفر مترجمين فوريين معتمدين للترجمة الفورية للغات الأجنبية. وقد يصبح من الممكن إتاحة برامج التدريب بسهولة في جميع أنحاء إلينوي.

يجوز للمكتب الإداري لمحاكم إلينوي أن يجري اختبارات دورية لضمان توفر مترجمين فوريين معتمدين للترجمة الفورية للغات الأجنبية. ويجب أن تكون الاختبارات الدورية متاحة بسهولة في جميع أنحاء إلينوي.

يمكن دفع مصروفات الاختبارات والتدريب واعتماد المتترجمين الفوريين للترجمة الفورية للغات الأجنبية في المحاكم بموجب البرنامج، حسب موافقة المحكمة العليا، من صندوق المتترجمين الفوريين للغات الأجنبية مع مراعاة التخصيص المالي، أو أي مصادر تمويل أخرى متاحة لهذا الغرض.

يُرجى ملاحظة أن الاعتماد ومنح التراخيص للمتترجمين الفوريين للغة الإشارة يخضع لقانون الولاية بموجب قانون ترخيص المترجم الفوري للضم بولاية إلينوي لسنة 2007، والمعايير الفدرالية لقانون الأمريكيين ذوي الإعاقات لسنة 1990 والهيئات المانحة لشهادات الاعتماد، مثل الجمعية الوطنية للصم وسجل المتترجمين الفوريين للصم. ويجب إعطاء ترخيص للمتترجمين الفوريين للغة الإشارة المدرجين في سجل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي كمتترجم بمستوى "خبير" أو "متقدم" من قبل لجنة إلينوي للصم والمعاقين سمعياً، ويجب قيامهم بتلبية أي متطلبات إضافية للتدريب والتسجيل طبقاً للبرنامج الموضوع من قبل المكتب الإداري لمحاكم إلينوي.

XI. خطة إتاحة الخدمات اللغوية

على كل دائرة قضائية إعداد خطة سنوية مكتوبة لإتاحة الخدمات اللغوية لتوفير إطار عمل يتم من خلاله إتاحة الخدمات اللغوية للأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. وسوف تعطي خطط إتاحة الخدمات اللغوية المخصصة لكل دائرة قضائية الامكانية لكل دائرة على تحديد اللغات المطلوبة بشكل متكرر، وتحديد الممارسات والإجراءات لتوجيه المحاكم في الدائرة القضائية حول كيفية توفير المساعدة اللغوية، وعمل قائمة بكل ما يتوفر من مصادر لإتاحة الخدمات اللغوية للغات المطلوبة بشكل متكرر وتحديد أهداف الدائرة القضائية للسنة القادمة. وفي الدوائر القضائية متعددة المقاطعات، يمكن للمحاكم أن تضع مسودة لخطط إتاحة الخدمات اللغوية التي تخص كل مقاطعة حسب تقديرها الخاص. ينبغي أن تشمل خطة إتاحة الخدمات اللغوية بالحد الأدنى ما يلي:

- إجراءات لموظفي المحاكم لتحديد وتقييم الاحتياجات اللغوية للأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية باستخدام نظام المحاكم.
- إجراءات لضمان توفير مترجمين فوريين للأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية أثناء الإجراءات القانونية.
- إجراءات لإشعار رواد المحاكم بحق الحصول على خدمات مترجم فوري وتوفره.

- إجراءات لموظفي المحاكم والقضاة بجمع وتتبع المعلومات المتعلقة بتعيين مترجم فوري لأحد الأطراف أو الشهود من ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى اللغة المطلوبة.
- إجراءات لتقييم الحاجة لترجمة المواد المكتوبة وتحديد أولويات احتياجات الترجمة وترجمة المواد ذات الأولوية العليا.
- إجراءات توفير التدريب للقضاة وكُتّاب المحكمة وغيرهم من موظفي المحكمة على عناصر خطة إتاحة الخدمات اللغوية وكيفية الوصول إلى والعمل مع المترجمين الفوريين بشكل فعال.
- قائمة المنظمات الأهلية التي تخدم الأشخاص ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية التي يمكن أن تساعد عملية تلبية احتياجات الخدمات اللغوية.
- عملية تقييم مستمرة لخطة إتاحة الخدمات اللغوية ومتابعة الخطة.

يجب على كل دائرة قضائية أن تقوم بتحديث خطتها السنوية لإتاحة الخدمات اللغوية لكي تعكس التغييرات في الاحتياجات اللغوية لرواد المحاكم والتغييرات في إجراءات وممارسات المحاكم التي يتم تطبيقها لتلبية تلك الاحتياجات.

وسوف يقوم المكتب الإداري لمحاكم إلينوي بمراجعة خطة إتاحة الخدمات اللغوية لكل دائرة قضائية وأي تحديثات سنويا وذلك لضمان قدرتها على تلبية ومعالجة الاحتياجات المتعلقة بإتاحة الخدمات اللغوية.